المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: سوسيولوجيا الاحتجاج قراءة في حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد 31 تموز 2015
اسم الكاتب: م.د. علي طاهر الحمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2331
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 08:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سوسيولوجيا الاحتجاج
قراءة في حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد ٣١ تموز ٢٠١٥

م.د. علي طاهر الحمود(*)

المقدمة

طالما كانت البصرة هي المدينة الأولى التي انطلقت منها شرارة الغضب ضد السلطة احتجاجاً واستنكاراً وتنديداً؛ فهي المحافظة التي تموّل ٧٠% من خزينة العراق المالية، وفيها ميناؤه الوحيد، ونصف نخيل البلاد. لكن حرمان هذه المحافظة لأسباب سياسية وطائفية في النظام السابق، وحجم الفساد، وقلة الكفاءة المتراكمة بعد عام ٢٠٠٣م، جعلها منطلقاً لحركات الاحتجاج التي لم تخلُ من إراقة دماء الأبرياء؛ فانتفاضة عام ١٩٩١م كانت من البصرة، وشرارة الاحتجاجات عام ٢٠١١م كانت من البصرة أيضاً، وقبيل انتهاء شهر يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م انطلقت من المحافظة ذاتها حركة الاحتجاج على انعدام التيار الكهربائي، الذي بات رمزاً للخدمات المفقودة منذ اثنتي عشرة سنة في العهد الديمقراطي الجديد.

كانت البداية في قضاء (المدينة) حيث يمتزج الفقر باستعداد الناس هناك منذ عقودٍ للتضحية من أجل الدين والوطن؛ فقد خرج الناس منددين بانقطاع الكهرباء، وكان الردُّ رصاصةً استقرّت في رأس الشاب منتظر الحلفي، الذي لم يبلغ الثمانية عشر عاماً، وكان دمه بداية التفكير في توسيع رقعة الاحتجاج، التي تلقّفها عدد من الناشطين والإعلاميين والأكاديميين في بغداد وبقية المحافظات.

(*)قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة بغداد

لم تكن هذه التظاهرات الاحتجاجية هي الأولى؛ إذ سبق ذلك كثير من التظاهرات المدنية ذات المطالب المحددة او العامة، لكن ما ميّز تظاهرات (أيام الجمعة) بعد ٣١ يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م هو شدة التنظيم والانضباط، وتمثيلها أوسع شرائح اجتماعية ممكنة.

سنبحث في هذه الدراسة عن جذور الحركة الاحتجاجية المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، ضد التجربة السياسية العراقية التي أوصلت البلاد إلى طريق مسدود من خلال نظام حاكم ينخره الفساد، ومعطّل الإرادة لبناء الدولة، ومتميّز بفئويته وانقسامه. وبذلك فإن الدراسة لا تعنى بالمظاهرات او الاحتجاجات والاعتصامات التي خرجت بشكل عفوي او تلك التي دعت اليها احزاب سياسية او جهات دينية،فالتظاهرة الاولى التي شهدها العراق بعد ٢٠٠٣م كانت عفوية، وخرجت ضد قراري الحاكم المدني بول بريمر رقمي ١ و٢ اللذين الغى بموجبهما عددا من مؤسسات الدولة العراقية مثل الجيش والاجهزة الامنية ووزارة الاعلام فضلا عن حل حزب البعث. وقد سير التيار الصدري منذ ذلك الحين حتى خروج القوات الامريكية من العراق عام ٢٠١١م عشرات التظاهرات الداعية الى طرد قوات الاحتلال من البلاد. كما خرجت عشرات التظاهرات الاحتجاجية الاخرى كان بعضها عفويا تتعلق بمطالبات محدودة للموظفين احيانا، او تظاهرات ذات طابع سياسي دعا اليها زعماء واحزاب احيانا اخرى. ولعل من اهم تلك المظاهرات الاحتجاجية السياسية تلك التي ادت الى اعتصام العشائر واهالي المناطق الغربية ذات الاغلبية العربية السنية في ابريل نيسان ٢٠١٣م، والتي انتهت الى مقتل العشرات من المعتصمين في قضاء الحويجة بكركوك. وكانت ابرز مطالب المحتجين في ساحات الاعتصام تلك اصدار قانون العفو العام، والغاء قانون المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث)، وتعديل قانون مكافحة الارهاب، وتحقيق التوازن الطائفي في

المناصب الحكومية، وغيرها من المطالب التي تكررت على لسان السياسيين من العرب السنة منذ تغيير نظام الحكم عام ٢٠٠٣م.

وستسعى الدراسة الحالية الى تقصي التطور في التظاهرات التي قادها ونظمها ناشطون ومنظمات المجتمع المدني واعلاميون واكاديميون. وبذلك ستتناول الدراسة الطبقة الوسطى العراقية الحديثة، التي شكّلت العمود الفقري لبنية الاحتجاج الجماهيري في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب بعد ٣١ تموز ٢٠١٥م. وستفصّل الدراسة أهم معالم الاحتجاجات ومطالبها، ومواقف المرجعية الدينية وأحزاب السلطة والحكومة من مطالب المحتجّين، والمآلات الممكنة لحركات الاحتجاج والتظاهر المدنية في المستقبل العراقي المنظور.

منهجية الدراسة وادواتها:

تعد الدراسة الحالية ضمن الدراسات الكيفية التي تتبنى رؤية وصفية تحليلية في النظر إلى حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد ٣١ تموز ٢٠١٥ من زاويتين: تحالف القوى الثلاث المؤثّرة في حركة الإصلاح المتمثّلة في: (الجماهير المتظاهرة)، و(مرجعية السيد السيستاني)، و(رئيس الوزراء حيدر العبادي)، وتلاقي مطالب التغيير من الأسفل وإرادة التغيير من الأعلى.

وتعتمد الدراسة على اداتي: ١– البيانات الثانوية (المكتبية) مثل الاحصائيات والارشيف الرسمي، ٢– المقابلة، مع اهم الفاعلين المدنيين في المظاهرات الاحتجاجية. ٣– الملاحظة بالمشاركة، حيث عمد الباحث الى تسجيل ملاحظاته عبر مشاركته الفعلية بالتظاهرات الاحتجاجية في بغداد.

اشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تشكل حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد ٢٠٠٣م علامة فارقة في طبيعة الاحتجاجات التي شهدها العراق المعاصر. فبعدما كان

عنصر المظلومية والتهميش اساسيا في تحريك الشارع نحو السلطة (على الاقل في العقود التي حكمها حزب البعث في العراق)، بات اليوم اهدافا عقلانية تخص بناء الدولة وهي اهداف عابرة للمظلوميات الطائفية والقومية، هي التي تحرك الشارع.

وبذلك فإن الدراسة تبتغي الإجابة عن تساؤلات عدة، منها:

١- ما هي بنية التجمعات الاحتجاجية التي شهدها العراق عموما وبغداد خصوصا بعد ٣١ تموز ٢٠١٥م؟

٢- ما هي ابرز المطالبات للاحتجاجات المذكورة؟

٣- هل يؤمل ان تفضي تلك الاحتجاجات الى نتائج ملموسة على العملية السياسية في العراق؟

اهداف الدراسة وفرضيتها:

تهدف الدراسة الى البحث في بنية الاحتجاج المدني في العراق، ودور الطبقة الوسطى (المتعلّمة والشابة) فيه، كما تبرز أهم التحديات أمام حركة الاحتجاج ضد الفساد وضعف الخدمات، وأهمها المقاومة التي تُبديها قوى الإسلام السياسي الشيعي المهيمنة على الحكم في البلاد.

وتفترض الدراسة افتراضا رئيسا هو: ان حركة الاحتجاج ترعرعت في مناطق شيعية، وأن أهم نتائجها هي الانقسام الشيعي– الشيعي على فلسفة الدولة وبنائها.

جذور الحركة الاحتجاجية بعد عام ٢٠٠٣م

شكّلت التظاهرات الاحتجاجية ضد قرار مجلس الحكم الانتقالي رقم ١٣٧ في يناير عام ٢٠٠٤م النواة الجنينية للتظاهرات المدنية التي اجتاحت العراق في مُددٍ متقطّعة فيما بعد؛ فتلك التظاهرات أسفرت عن نجاح المنظمات المدنية في إلغاء القرار المذكور، الذي كان يُلغي قانون الأحوال الشخصية النافذ منذ عام ١٩٥٨م، ويُحلّ محلّه

القوانين الدينية لكلّ طائفة، وهو ما كان يعني إلغاء كثير من الحقوق التي نالتها المرأة العراقية عبر عقود. وكان لنجاح المنظمات المدنية في إلغاء هذا القرار تأثير كبير في نمو الثقة بالذات التي غابت عن الطبقة الوسطى المتعلّمة، وعن المنظمات المدنية التي تشكّلت بعد عام ٢٠٠٣م.

قامت هذه المنظّمات بتنظيم عشرات التظاهرات، أغلبها بعد أحداث الربيع العربي عام ٢٠١٠م، وتميّزت بعض هذه التظاهرات بضبابيّة الموضوع والشعارات؛ مثل تظاهرات ٢٥ فبراير/ شباط عام ٢٠١١م، مع أن تلك التظاهرات كشفت مدى خوف النظام السياسي في العراق من تحرّك الشارع. حتى ان رئيس الوزراء السابق نوري المالكي تعهد امام الكاميرات آنذاك بأن يحدث اصلاحات جوهرية في (١٠٠) يوم، لكن واقع الاحداث بعد ذلك كشف اصرار المالكي على السياسات الحكومية ذاتها، بل فضحت خططا ادت الى مصادرة المظاهرات في ساحة التحرير ببغداد بعد نزول انصار المالكي الى الشارع تحت عنوان (مجالس الاسناد العشائرية). وكان لتدخل انصار المالكي تداعيات اهمها مصادمات مع المتظاهرين تحت قيادة المنظمات المدنية، وبالنهاية تلاشي المظاهرات بمرور الايام. وكانت تظاهرات ٢٥ فبراير/ شباط عام ٢٠١١م إيذاناً بالمطالب المتزايدة بإصلاح النظام، وليس إسقاطه على غرار الحركات الشعبية التي أدّت إلى إسقاط الأنظمة الديكتاتورية في ليبيا ومصر وتونس واليمن. ولعلّ شعور منظمات المجتمع المدني العراقية بفداحة الأضرار الممكنة والتداعيات المؤكّدة لإسقاط الأنظمة، وكذلك الشرعية السياسية المقبولة التي يتمتّع بها النظام السياسي في العراق، دعاها إلى التركيز في إصلاح النظام وآليات بناء الدولة وتماسك الأمة العراقية، بدلاً من المطالبة بخيارٍ شديد التعقيد، وكثير التكلفة، وغير مضمون النتائج، مثل (إسقاط النظام).

وتنامى الوعي السياسي والخطاب النخبوي بين المثقفين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين؛ ليسفر عن تظاهرات متعددة أخرى، منها التظاهرات المطالبة بصيانة حرية التعبير بعد التهديدات العلنية التي تلقّاها الصحفي المعروف أحمد عبدالحسين عقب مقال جريء له عن سرقة بنك عراقي على أيدي جهاز حماية نائب رئيس الجمهورية آنذاك عادل عبدالمهدي. كما سجّلت المنظمات المدنية حضوراً لافتاً في تظاهرات (الشموع)، التي أوقدوها احتجاجاً على محاولة اغتيال الصحفي عماد العبادي بعد تصريحات علنية له ضد أحزاب السلطة، تلتها تظاهرات أخرى خرج فيها الناشطون في كردستان وبغداد عقب اغتيال الصحفي الكردي سردشت عثمان بعد مقالٍ انتقد فيه بشدة رئيس الإقليم مسعود بارزاني.

وكانت تظاهرات الناشطين والمدنيين مطلبيةً وشديدة التنظيم والوضوح والتأثير أحياناً، مثل تلك التي خرجت في ٣١ أغسطس/ آب عام ٢٠١٣م، وطالبت بإلغاء امتيازات المسؤولين ونوّاب البرلمان ورواتبهم التقاعدية، وأسفرت عن رضوخ الجهات التنفيذية والتشريعية لمطالب المتظاهرين.

كانت هذه التظاهرات والحركات الاحتجاجية والحوار النخبوي والرأي العام، الذي شارك في صنعه أكاديميون وإعلاميون، طريقةً عراقيةً لتجربة التغيير من الداخل بعدما كان التغيير على المستوى السياسي من الخارج فقط؛ فتأثير دول الجوار في قرار الأحزاب الموالية، والتأثير الدولي المتمثّل في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وجودها المطوّل في العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، أغلق الباب مدةً طويلةً أمام أيّ تغيير قد ينشده العراقيون من الداخل. ويمكن القول: إن التظاهرات الاحتجاجية التي شهدها العراق خلال مُددٍ متقطّعة منذ فبراير/ شباط عام ٢٠١١م بشكل خاصّ كانت تعبيراً عن رغبة عراقية

في عدم التفريط في الحرية التي نالها العراقيون، أو النظام السياسي بآلياته الدستورية العامة، وعدم الاستسلام للسلطة وأحزابها التي أعاقت طويلاً عملية بناء الدولة وتقدّمها.

انسداد أفق الدولة العراقية

إذا كانت لحظة إسقاط تمثال الرئيس العراقي السابق صدام حسين في ساحة الفردوس في التاسع من إبريل/ نيسان عام ٢٠٠٣م إيذاناً بنهاية عصر الدولة القومية بمعناها الكلاسيكي الرافض للوطنية المتعددة فإن الاحتجاجات التي انطلقت منذ ٣١ يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م كشفت الانسداد الذي وصل إليه مشروع الدولة التوافقية المحاصصاتية في العراق. وأبرز مظاهر الدولة التوافقية هي: حجم ملفات الفساد المركونة لدى القضاء، وانصياع هذا القضاء للإرادة السياسية، وعدم المضيّ في مشروع بناء الدولة ومتطلباتها التشريعية والدستورية، وتعميق الهوة بين أتباع الطوائف والقوميات والديانات في العراق.

– ملفات الفساد:

فيما يتعلّق بملفات الفساد شاهد العراقيون صمت الحكومة والقضاء على نهب ٥٠٠ مليار دينار (نحو ٣٠٠ مليون دولار أمريكي) في قضية المساعدات الحكومية للنازحين من المناطق التي دخلتها داعش، وتداولت الصحافة الاستقصائية ومواقع التواصل الاجتماعي عشرات الوثائق التي تدين مسؤولين كبار في الحكومة. كما أن المتهمين في فضيحة الأسلحة الروسية، التي شملت رشاوى بأكثر من ٢٥٠ مليون دولار، مازالوا أحراراً داخل العراق وخارجه، ومازال المتّهم الأساسي في سرقة (مخصّصات الطعام) لعشرين ألف جندي من قوة حماية المنشآت يمارس مهامه نائباً في البرلمان.

وعلى غرار كلّ ذلك بقيت ملفات شراء الطائرات الكندية، والمدارس الحديدية، وشركة فلاي بغداد للطيران، وعقود الكهرباء، والشاي المخلوط ببرادة الحديد، وملفات القادة العسكريين الذين اشتروا رُتبهم، وباعوا جنودهم، بقيت كلّ هذه الملفات مُحكمة الإغلاق، يصونها قضاء مسيّس يتبع أمزجة السياسة ومصالحها.

لا يتوقّف الفساد على المافيات السياسية التي تقودها أحزاب أو شخصيات قريبة من رأس السلطة فقط، بل أمسى ثقافةً عامةً تمارسها دوائر الدولة كافةً. وتتمثّل أبرز مظاهر الفساد في: الرشوة، والمحسوبية، والمحاباة، والوساطة، والابتزاز، والتزوير، والاختلاس، بينما أبرز أسباب الفساد هي: التوسّع البيروقراطي، وغياب الأنظمة التشريعية الرادعة، والتحولات الاقتصادية المفاجئة، وضعف آليات الديمقراطية؛ مثل: المساءلة وحكم القانون، ونقص الشفافية، وضعف الحريات العامة والإعلام ومنظمات المجتمع المدني( )[١].

لم تتوقّف التقارير الدولية عن تصنيف العراق ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً، والأقلّ شفافيةً، والأكثر صعوبةً في الاستثمار والأعمال الاقتصادية في العالم منذ عام ٢٠٠٣م إلى الوقت الراهن. ويذكر تقرير دولي نُشر عام ٢٠١١م أن ٨٩% من مراجعي مؤسسات الدولة في كربلاء يضطرون إلى دفع الرشاوى من أجل معاملاتهم، وفي بغداد تعرّض أكثر من ٧٠% من الشركات للابتزاز المالي. ويشير التقرير إلى أن ٦٤% من أصحاب المشروعات دفعوا (هديةً) من أجل الحصول على عقد حكومي في العراق( )[٢].

---

(١) هادي حسن شويخ، "الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية في العراق ما بعد ٢٠٠٣م"، أبحاث ودراسات في تجربة العدالة الانتقالية في العراق، (بغداد، منظمة المجتمع العراقي النموذجي، ٢٠١١م)، ص٢٧،٢٨.

(٢) ماجد الصوري، نقلاً عن تقرير البنك الدولي عن العراق عام ٢٠١١م.للمزيد انظر: "الفساد المالي والإداري: الأسباب والمظاهر"، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، على: http://iraqieconomists.net/.

ويمكن تلمّس حجم الفساد من خلال ميزانيات الاستثمار التي خصّصتها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣م إلى لحظة تفجّر الاحتجاجات، التي بلغت أكثر من ٤٠٠ مليار دولار. ويذكر مظهر محمد صالح –المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي– أن ما تمّ تنفيذه من المشروعات على أرض الواقع هو ٢٠% فقط، وأن ٩٠% من هذه المشروعات التي تمّ إقرارها كانت من غير دراسات جدوى اقتصادية( )[٣].

– بناء الدولة:

أحال الدستور العراقي الدائم، المُقرّ باستفتاء عام ٢٠٠٥م، أكثر من ٥٤ مادة منه إلى قوانين منظِّمة لم يشرّع أغلبها إلى الآن، وانشغل مجلس النواب طوال الدورات التشريعية المختلفة بالمناكفات السياسية، والعمل السياسي، أكثر من اهتمامه بإقرار القوانين المعنية ببناء الدولة، حتى إن البرلمان العراقي لم يتوانَ عن إقرار قوانين أضحت مثار سخرية الرأي العام العراقي؛ مثل: قانون انضمام العراق إلى اتفاقية الصيد البري، وقانون منع الضوضاء، وقانون منع التدخين في الأمكنة العامة، في الوقت الذي أخفق فيه في التصويت على تشريعات تمسّ حياة المواطنين بشكل مباشر؛ فمن ضمن القوانين التي ترسم المسار السياسي أخفق البرلمان إلى لحظة انطلاق الاحتجاجات في التصويت على: قانون الأحزاب، وقانون المحكمة الاتحادية، وقانون العفو العام، وقانون حق الوصول إلى المعلومة، وقانون حرية التعبير، وضمن القوانين ذات الأهمية الاجتماعية أخفق مجلس النواب في التصويت على: قوانين الضمان الاجتماعي، وقانون العمل، وقانون الضمان الصحي، وضمن القوانين ذات الأهمية الاقتصادية لم ينجح مجلس النواب إلى الآن في

[٣] مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، محاضرة اقتصادية عن موازنة عام ٢٠١٥م في بيت الحكمة ببغداد.

تمرير قانون النفط والغاز، وقانون الإصلاح الاقتصادي الاتحادي، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون التوريدات العامة، وقانون الإفلاس.

وفي الوقت ذاته، فإن كثيراً من القوانين المقرّة أصلاً لم يتم تفعيلها على أرض الواقع من خلال التعليمات الحكومية، وأهمها: قانون الضريبة الجمركية عام ٢٠١٠م، وقانون المنافسة ومكافحة الاحتكار عام ٢٠١٠م، وقانون حماية المستهلك عام ٢٠١٠م، وقانون حماية المنتجات العراقية عام ٢٠١٠م( ). ويمكن تلمّس حجم الانسْداد السياسي الذي بلغته الدولة العراقية من خلال أعداد القوانين التي لم تشرّع وأهميتها، أو أعداد القوانين التي لم يتم تفعيلها (تحت ضغوط سياسية أيضاً).

– دولة المحاصصة:

كان الانتقاد الأبرز للنظام السياسي قبل عام ٢٠٠٣م هو انغلاقه على القومية العربية، والمذهب السني، واتجاهه الأحادي في الحكم على يد حزب البعث العربي الاشتراكي من دون وجود أحزاب منافسة. وأقيمت الترتيبات السياسية بعد سقوط نظام صدام لتلافي هذه الإشكاليات، ففُتحت الأبواب على مصاريعها لتأسيس الأحزاب، وكان الإصرار الأمريكي كبيراً على إشراك مختلف الإثنيات (القومية، والطائفية، والدينية) في إدارة الدولة، وعُرف ذلك بـ(نظام المكوّنات، أو المحاصصة).

ومنذ الحكومة المؤقتة التي تولّت الحكم عام ٢٠٠٥م احتفظ الأكراد بمنصب رئاسة الجمهورية، بينما أدار العرب الشيعة منصب رئاسة الوزراء، وتولّى العرب السنة رئاسة البرلمان، وتقاسمت هذه

(٤) هيئة المستشارين في مجلس الوزراء، إستراتيجية تطوير القطاع الخاص: ٢٠١٤–٢٠٣٠م، (بغداد، ٢٠١٤م)، ص١١١–١١٣.

المكوّنات الثلاثة الكبرى بقية المناصب التنفيذية (وزراء، ورؤساء هيئات، وسفراء، ووكلاء، ومديرون عامّون) وفقاً للتوافقات السياسية والحجم السكاني.

ولا يخفى أن توزيع المناصب والشراكة السياسية لم يتضمّنا الفئات المدنية من علمانيين وليبراليين الخ من الفئات غير المنتمية إلى نظام المكوّنات؛ إذ حرص ممثّلو المكوّنات الإثنية السياسية على إغلاق الباب أمام أيّ مكوّن جديد عابر لحدود الطائفية والقومية من خلال توافقات أدّت في نهاية المطاف إلى انسداد الأفق أمام بناء الدولة؛ فاحتفظ كلّ مكوّن بملاحظاته وملفاته ضد المكوّن الآخر ضمن تفاهم سياسي غير معلن، وأنتج هذا الوضع ما سمّاه الباحث والناشط المدني سعد سلوم (مشروع اللادولة، أو لامشروع الدولة)(*) وبذلك اختزل القادة السياسيون في العراق مفاهيم: الدولة العصرية، والأمة، والتعدّدية، والديمقراطية، في مجرد آليات من دون الخوض في عمق المفاهيم، وتحويلها إلى سلوكٍ وثقافةٍ ممارَسةٍ في الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣م.

معالم الطبقة الوسطى الجديدة في العراق

ارتبط تشكّل الطبقة الوسطى في العراق في العقود الأخيرة بتلك الفئات المتمدّنة من المجتمع المتمتّعة بدخل اقتصادي مستقرّ، ومستوى تعليمي عالٍ، خصوصاً أن هذه الطبقة تعتمد على المرتبات الحكومية بعدما كانت مستقلةً عنها على شكل (ملاك الأراضي) أو (تجار المدن)، قبل أن يتم محقهما على يد النظام الجمهوري بعد انقلابه على النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨م. وقد ارتفع عدد مستلمي الرواتب من الدولة (عدا القوى الأمنية) من نحو نصف مليون موظف عام ٢٠٠٣م إلى أكثر من ثلاثة ملايين موظف عام ٢٠١٠م، وهو عدد يشكّل

(*) حوار خاصّ أجراه الباحث مع سعد سلوم –رئيس مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية– في ٩ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

٤٥% من إجمالي القوى العاملة في البلاد، وتبلغ أعداد الموظفين الحكوميين اليوم نحو أربعة ملايين وخمسمئة ألف موظف، يُضاف إليهم مليون ونصف المليون من المتقاعدين( )[٦].

أما معدلات الدخل، التي كانت تلامس القاع تقريباً عام ٢٠٠٣م بنحو ٤٤٠ دولاراً فقط؛ بفعل استمرار العقوبات الدولية المفروضة عقب غزو نظام صدام دولة الكويت، فقد باتت تبلغ نحو ٦٧٦٦ دولاراً عام ٢٠١٤م. وفي الوقت الذي كان فيه ٢٣٩٠ ديناراً عراقياً يساوي دولاراً أمريكياً واحداً عام ٢٠٠٣م تغيّر الأمر عام ٢٠١٥م ليكون ١٢١٠ دينارات عراقية تساوي دولاراً أمريكياً واحداً.

ولعلّ من المفيد أيضاً الإشارة إلى عدد السيارات الموجودة في العراق بوصفها مؤشراً على الرفاهية؛ إذ ارتفعت أعداد السيارات من أقلّ من نصف مليون سيارة عام ٢٠٠٣م إلى ٤,٥١٥,٠٤١ سيارة نهاية عام ٢٠١٣م( )[٧]. وانخفضت البطالة من نحو ٣٤% عام ٢٠٠٣م إلى أقلّ من ١٢% عام ٢٠١٣م؛ بفعل التحسّن العام في الاقتصاد العراقي، على الرغم من ارتفاعها إلى أكثر من ٢٨% بعد سقوط أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية في يد تنظيم داعش منتصف عام ٢٠١٤م. وبحسب تقرير وزارة التخطيط، فإن عام ١٩٩٠م شهد تصنيف ٢٧,٥% من السكان فقراء يقلّ دخلهم اليومي عن دولار واحد، قبل أن ينخفض الرقم فيما بعد إلى ١١,٥% عام ٢٠١١م( )[٨].

---

(٦) حوار أجراه الباحث مع مظهر محمد صالح –المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء– في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

(٧) بيان صحفي على موقع الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، على الرابط: http://www.cosit.gov.iq/ar/.

(٨) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، (بغداد، ٢٠٠١م)، ص٩.

ويمكن أيضاً الإشارة إلى بعض الأرقام المتعلّقة بالخدمات؛ إذ ارتفع عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال من نحو خمسة ملايين مشترك عام ٢٠٠٥م إلى أكثر من ١٥ مليون مشترك بحلول عام ٢٠١٠م( )، قبل أن يرتفع مرةً أخرى إلى ٢٩[٩] مليون مشترك (بما يعادل ٧٦,٣% من السكان) بحلول نهاية عام ٢٠١٤م( )؛ إذ امتلك ٦١,٢% من الشباب بين ١٥ و٢٥ عاماً هاتفاً نقالاً عام ٢٠٠٩م مقابل ٠% قبل عام ٢٠٠٣م( )[١].

وأظهرت نتائج مسح الأحوال المعيشية في العراق عام ٢٠٠٤م، ونتائج مسح شبكة معرفة العراق عام ٢٠١١م، أن نسبة الأسر التي تمتلك الحواسب الآلية ارتفعت من ٥ إلى ١٧,٢%، كما ارتفعت نسبة الأسر التي تستخدم الستالايت من ٤٠% إلى ٩٦,١% خلال المدة ذاتها( )، وارتفعت أيضاً نسبة المشتركين في خدمات الإنترنت من ٤٥٠٠ مشترك فقط عام ٢٠٠٣م إلى ٢٦١ ألف مشترك في إبريل/ نيسان عام ٢٠٠٧م( )، و٥٤٦ ألف مشترك (بمعدّل ١٤ فرداً لكلّ ١٠٠ فرد من السكان) بحلول نهاية عام ٢٠١٤م( ).

وتظهر نظرة فاحصة إلى الأرقام والإحصائيات الآنفة الذكر التوسّع الكبير الذي شهدته الطبقة الوسطى العراقية من حيث الدخل الاقتصادي، ومستويات التواصل والتثاقف مع العالم. وإذا أخذنا في

---

(٩) هيئة الإعلام والاتصالات، ملحق التقرير السنوي لهيئة الإعلام والاتصالات: ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، (بغداد، من دون تاريخ نشر)، ص٢٩.

(١) هيئة الإعلام والاتصالات، الخطة الإستراتيجية للسنوات الأربع: ٢٠١٥-٢٠١٨م، (بغداد، هيئة الإعلام والاتصالات، من دون تاريخ نشر)، ص١١.

(١) وزارة الشباب والرياضة والجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني للفتوّة والشباب ٢٠٠٩م: التقرير التفصيلي، (من دون مكان طباعة، ٢٠٠٩م)، ص٣.

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، مرجع سابق، ص٤٧.

(١) وزارة التخطيط وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨م، (بغداد، ٢٠٠٩م)، ص٩٨.

(١) هيئة الإعلام والاتصالات، الخطة الإستراتيجية للسنوات الأربع: ٢٠١٥-٢٠١٨م، مرجع سابق، ص١١.

الحسبان أن أكثر من ٧٠% من سكان العراق هم من فئة الشباب بين ١٨ و٣٥ عاماً فإن ذلك سيكون مدعاةً كبيرةً للتأمل؛ فمضيّ أكثر من ١٢ عاماً على تغيير نظام صدام حسين يعني أن أغلبية سكان العراق لم يعيشوا النظام الديكتاتوري وتبعاته، أو لم يتشكّل لديهم الوعي بمعنى هذا النظام، وهم ليسوا معنيين بالضرورة بالصراعات الشيعية السنية الكردية التي وجدت في تاريخ الصراع السياسي العراقي حاضناً أساسياً لها. وخلقت الفجوة في فهم السياسة والطائفية، وتاريخ العراق المعاصر، ومستوى التواصل مع العالم، وثقافة الطبقة الوسطى الحديثة، جيلاً متميّزاً في تطلّعه نحو الحياة المعاصرة وحاضنتها العلمانية المدنية الديمقراطية.

حركة الاحتجاج بعد ٣١ يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م

بدأت الدعوة إلى التظاهرات بشكل عفوي في أحد أقضية محافظة البصرة، ثم انتشرت في بقية محافظات البلاد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي انتشار النار في الهشيم، مدعومةً بالتذمّر الكبير من قلّة التيار الكهربائي في أشهر الصيف اللاهبة، والقصص المتراكمة لملفات الفساد التي ضلّت طريقها إلى العدالة. وشكّلت هذه التظاهرات معطًى جديداً في العراق والمنطقة، وفرصةً استثنائيةً لإصلاح النظام السياسي الذي تكلّس على تقاليد لم تسفر عن بناء دولة رشيدة أو أمة موحّدة. وتميّزت هذه التظاهرات بسماتٍ كثيرة، منها انطلاقها من المناطق الشيعية؛ إذ قادها في بغداد نخبة من المثقفين العلمانيين من جذور شيعية، ولعلّ ذلك يكشف –كما قال ستار عواد؛الناشط المدني وأستاذ الفلسفة في الجامعة المستنصرية ببغداد– «مدى الحيف الذي يشعر به الشيعة في العراق من جرّاء حكمٍ محسوب عليهم، لكنه لم يقدّم لهم أبسط مقوّمات الحياة، ومنها: الأمن، والماء، والكهرباء»( ). ويشير الإعلامي والناشط المدني سعدون محسن ضمد في هذا الصدد

(١) حوار أجراه الباحث مع ستار عواد في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

إلى أن «استمرار الفساد، وانكشاف الطبقة السياسية؛ بفعل الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتدهورة للبلاد، وكذلك نُضج المجتمع وقدرته على تنظيم التظاهرات، وانتشار التواصل الاجتماعي بينهم، تعدّ عوامل مهمة في انطلاق التظاهرات واستمراريتها»(٦).

لم تكن التظاهرات ثورة جياع؛ فالمشاركون فيها هم في الأغلب من الطبقة الوسطى المتعلّمة من الموظفين، والطلاب، والأكاديميين، والناشطين في منظمات المجتمع المدني، والإعلاميين، والمثقفين. وأبدى المتظاهرون وعياً منقطع النظير –قياساً بالتظاهرات التي يغلب عليها الانفعال والهياج الجمعي– حيال الهدف من التظاهرات، وطريقة الظهور فيها؛ فلم تخرج أيّ تظاهرة في محافظات العراق عن عنوانين رئيسين، هما: مكافحة الفساد، وتأمين الخدمات. ويأتي هذان العنوانان دائماً تحت لافتة (إصلاح النظام وشرعية الدستور)؛ إذ لم تتجاوز الشعارات والحضور هذه اللافتة، أو تعداها الى المطالبة بإسقاط النظام، أو تعديل الدستور، أو إجراء انتخابات مبكرة.

وتميّز المتظاهرون في الأغلب بأنهم متعلّمون، كما ان ابرز موجهيها كانوا من خرّيجي العلوم الإنسانية؛ إذ إن انشغال هذه العلوم بالنقد والتفكيك يعطيهم قابليةً أكبر في التعامل مع الهموم الإنسانية الكبرى، ونقدها، والمطالبة بالإصلاح والتغيير. وبذلك كان خريجو الفلسفة واللغة العربية والاجتماع والأنثروبولوجيا والقانون من أبرز الفاعلين في التجمعات الاحتجاجية.

وكان أغلبية المتظاهرين شباباً تراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٥ سنة، وهي الأعمار التي تشكّل أغلبية عدد سكان العراق حالياً، وليس خافياً أن هذه الأعمار لم تكوّن صورةً واضحةً عن النظام الديكتاتوري السابق، كما أنها لا تجد الضرورة التي يجدها آباؤهم في أن يتولّى سياسيون

---

(٦) حوار أجراه الباحث مع سعدون محسن ضمد في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

إسلاميون ذوو تاريخ نضالي عريق مهمة إدارة البلاد؛ فليس لهذا الجيل ارتباط فكري أو عاطفي بجيل الآباء الذين اختلفوا عنهم في تجربتهم السياسية التاريخية. وبذلك كانت التظاهرات نتيجة استعادة الطبقة الوسطى الثقة بالذات؛ إذ لم تتمكّن هذه الطبقة منذ التسعينيات من إعادة الثقة والعمل الجمعي؛ بسبب انهيارها بفعل الحصار والحروب وقسوة الظروف؛ فالاستقرار الاقتصادي والسياسي والانفتاح والحرية هي الأمور التي تعيد الحياة إلى الطبقة الوسطى، وهي الشروط التي لم تُؤمَّن نسبياً إلا بعد عام ٢٠٠٣م.

وأجمع المتظاهرون عبر اتّفاق جماعي لم يجرِ إلا بشكل عفوي على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي على أن تكون التظاهرات مطلبيةً، كما اتّفقوا على عدم رفع شعارات طائفية، أو أيّ راية سوى راية العراق، وتحميل المتظاهرين الطبقة الحاكمة (التي يغلب عليها الإسلاميون) مسؤولية التدهور في الخدمات وتفشّي الفساد، وهو ما جعل هذه التظاهرات ذات صبغة مدنية علمانية. وشكّلت قيادة هذه التظاهرات فئات من الشباب العلمانيين الليبراليين، وكذلك ثلّة من اليساريين، مع أن أغلبية المشاركين من الطبقة الوسطى غير المعنية بالصراع بين العلمانيين والإسلاميين.

وأصرّ المتظاهرون على أن تظاهراتهم ليست سوى حركة احتجاج جماهيري، رافضين بذلك تشكيل قيادة واضحة ومفوّضة للتحدث إلى الإعلام أو الحوار مع الحكومة، مع أن عدم وجود قيادة واضحة ومحدّدة لا يعني عدم وجود فاعلين مؤثّرين في حركة الاحتجاجات؛ فهم أشخاص معروفون بالاسم والصفة، ويستندون إلى كلمتهم المسموعة والمقروءة في الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي للتأثير في جمهور عريض من الشباب والمتعلّمين.

وشاركت في التظاهرات –على الرغم من انطلاقها من مناطق شيعية– فئات مختلفة من حيث الانتماء الديني والمذهبي، شدّهم إليها مطلبيّتها وعدم رفعها شعارات طائفية. ويشير عبدالخالق حسن –الكاتب والأستاذ في جامعة بغداد– في هذا السياق إلى أن «العلامة الفارقة للتظاهرات الأخيرة في العراق هي مستوى تمثيلها مكوّنات الشعب العراقي دينياً وطائفياً، فضلاً عن تمثيلها مختلف طبقاته الاجتماعية؛ مثل: الأساتذة، والطلاب، والمحامين، وغيرهم»([٧]). كما أن الأمل والتعاطف اللذين أبدتهما الأقليات الدينية داخل العراق وخارجه مع التظاهرات ومطالبها لم يخفيا عن أعين المراقبين، وأشارت مارلين أويشا–الإعلامية والاكاديمية– إلى تطلّعها إلى أن تكون هذه التظاهرات ومطالبها بدايةً لنهاية معاناتهم التي ضاعت بصراع القبائل الكبرى (الشيعية، والسنية، والكردية)([٨]).[١]

مواقف المرجعية والأحزاب والحكومة

لم يكن موقف المرجعية الشيعية العليا في النجف، المتمثّلة في السيد علي السيستاني، على خلاف تطلّعات الجماهير المحتجة ضد الطبقة السياسية الحاكمة؛ فقد كانت المرجعية تؤكّد منذ سنوات ضرورة مكافحة الفساد، والعمل على توفير الخدمات للناس، كما كانت تؤكّد دائماً ضرورة تجنّب الانخراط في الصراعات الطائفية؛ لذلك رفضت المرجعية الدينية منذ نحو أربعة أعوام استقبال السياسيين، وهو تقليد درج عليه السياسيون الشيعة لكسب مزيدٍ من الشرعية والدعم لعملهم. لكن تصريحات المرجعية الدينية المتكرّرة عبر خطب الجمعة، وسحبها الضمني دعمها من السياسيين، لم يكونا كافيين لتصحيح مسار الحكومة وقادتها. واستغلّ السيستاني بذكاء انطلاق موجة الاحتجاجات، فحذّر

([١]) حوار أجراه الباحث مع عبدالخالق حسن في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

([١]) حوار أجراه الباحث مع مارلين أويشافي ٨ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

من التصدي لها، أو تجاهل مطالب المحتجين، وكرّر مطالب المتظاهرين بكلمات واضحة تدعو إلى محاكمة رؤوس الفساد، واسترجاع الأموال العامة المنهوبة، وإصلاح المؤسسة القضائية التي كانت ضمن أهم مطالب المتظاهرين([٩]).

ولم يكن موقف السيستاني في العراق على وفاق مع الموقف الإيراني الذي عبّرت عنه بعض وسائل الإعلام الرسمية هناك، كما لم يكن متوافقاً مع ما عبّرت عنه القوى الإسلامية الشيعية التي استخدمت لغة التخوين والتشهير في وجه التظاهرات؛ فنوري المالكي –الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية، والنائب السابق لرئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء السابق– أشار وقتها في عدة حوارات تلفازية، وكان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، إلى أن «المتظاهرين فئة علمانية تريد أخذ الحكم من الإسلاميين»، كما أشار عمار الحكيم –رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي– في حوارات مشابهة إلى أن «التظاهرات تأتي في سياق حرب داعش ضد النظام في العراق، ومحاولته النفاذ إلى عمق العاصمة بغداد».

وساعد الأحزاب السياسية الإسلامية في مناهضة الاحتجاجات الشعبية أمران تميّزت بهما هذه التظاهرات التي عمّت معظم محافظات البلاد: أولهما الشعار الأبرز في التظاهرات (باسم الدين باكونة الحرامية)؛ أي (باسم الدين سرقنا اللصوص)، في إشارة إلى أحزاب الإسلام السياسي التي لم تتمكّن من وضع حلّ لمشكلتي الفساد والخدمات بعد ١٢ عاماً من حكم البلاد، وثانيهما: الشعارات الساخرة واللاذعة التي مسّت الرموز السياسية، خصوصاً شخصيتي نوري المالكي وعمار الحكيم.

([٩])نصّ خطبة المرجعية الدينية المنشور على موقع العتبة العباسية، على الرابط: https://alkafeel.net/inspiredfriday/index.php?id=226&ser=2&lang=ar.

وبذلك كان الانقسام الشيعي– الشيعي من أولى نتائج التظاهرات التي عبّرت عن اتجاهين مختلفين: الأول يذكّر بالمخاطر الطائفية المحدقة، وخطر زوال الطبقة السياسية التي ليس لها بديل سوى حزب البعث وداعش، ويتمثّل هذا الاتجاه في أغلب أحزاب الإسلام السياسي الشيعية التي تدعمها إيران. أما الاتجاه الثاني، فيدعو إلى دولة مدنية تقودها كفاءات مهنية، وتنتهي فيها المحاصصة الطائفية والحزبية، ويتمثّل هذا الاتجاه في المتظاهرين في ساحات الاحتجاج ببغداد والمحافظات، إضافةً إلى مرجعية السيستاني العليا في النجف.

ليست الدعوة إلى الدولة المدنية بجديدة على السيستاني (رغم عدم تصريحه بها حتى الان)؛ فهو لا يؤمن بنظرية ولاية الفقيه المعروفة في إيران؛ فالشرعية عنده للشعب، وإرادة الشعب هي الأساس في تشكيل الحكومة، واستمرار الدولة( ). ولا يفكّر السيستاني في أيّ مشروعية غير تلك التي يحدّدها الشعب. وعلى الرغم من دعوته الى احترام الهوية الاسلامية الا انه يتحدث بوضوح لا لبس فيه عن رفضه وجود حكومة دينية، حتى إنه عارض أيّ اشتراط مسبق لهوية البلاد، سواء أكانت هوية عربية أم إسلامية، وشكل تكوينها السياسي، جاعلاً ذلك ضمن صلاحيات الشعب بجميع قومياته ومذاهبه من خلال انتخابات حرة ومباشرة( ).ويؤكّد السيستاني دائماً ترسيخ مشروعية الدولة، مبدياً تصميماً كبيراً على توفير سبل استقرارها وديمومتها، ويلخّص رؤيته في بناء الدولة في: إنشاء حكومة تتمتّع بالكفاءة، وتتّسم بالنزاهة، وتتغاضى عن مصالحها الحزبية والطائفية والعرقية، وتعالج القضايا الأمنية وفق عقيدة وطنية، وتكافح الفساد، وتحقّق مركزية

([٢]) حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني دام ظلّه في المسألة العراقية، (دار المؤرّخ العربي، بيروت، ٢٠١٠م)، ط٢، الوثيقة رقم ١٩، ص٤١.

([٢]) المرجع نفسه، ص٢٨.

القضاء، وتوفّر الخدمات، وتعمل على استعادة سيادة البلاد سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وإقامة أفضل العلاقات مع دول الجوار( )[٢].

وقد انضمت حركات واحزاب في الاسابيع اللاحقة من بدء الاحتجاجات اهمها التيار الصدري وعصائب اهل الحق وغيرها، كل لأسباب ودوافع سياسية متنوعة.

أما موقف الحكومة تحت وطأة الاحتجاجات الشعبية، وضغط المرجعية الدينية التي دعت رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى التصدي (بيدٍ من حديد) للفاسدين الذين يقفون في وجه الإصلاحات، فكان تبنّي حزمتين من الإصلاحات، شملتا: إلغاء المناصب الزائدة والشرفية، ودمج الوزارات ذات الاختصاص المتشابه، وتقليل رواتب المسؤولين ومخصّصاتهم وحماياتهم، وتعديل رواتب موظفي الدولة، وغيرها من الإجراءات الإصلاحية الطموحة، كما تبنّى رئيس الوزراء قائمةً أوّليةً بإعفاء ١٢٣ وكيلاً ومديراً عاماً في وزارات الدولة المختلفة.

ومع ذلك، فإن حزمة الإصلاحات التي أطلقها العبادي انقسمت من حيث الوضع القانوني إلى ثلاثة أقسام:

– الأول: يحتاج إلى تعديل دستوري، مثل إلغاء منصب نائب رئيس الجمهورية نهائياً.

– الثاني: يحتاج إلى تعديل قانوني، مثل أغلب فقرات الإصلاح التي تشمل دمج الوزارات.

– الثالث: يحتاج إلى تعليمات تصدرها الأمانة العامة لمجلس الوزراء؛ مثل تلك الإصلاحات التي تخصّ مخصّصات المسؤولين (لا رواتبهم)، وحماياتهم، وسياراتهم.

ومع أن حزمة الإصلاحات حظيت بما يشبه الإجماع في مجلس النواب إلا أن قادة التظاهرات تحدثوا عن تواطؤ سياسي تجاه توريط

---

(٢) المرجع نفسه، الوثيقة رقم٨٨، ص١٥٢،١٥١.

رئيس الوزراء في تنفيذ الإصلاحات من دون شرعية قانونية أو دستورية، مستنداً فقط إلى شرعية الشارع الغاضب، ودعم المرجعية. وتحدث ستار عواد –أستاذ الفلسفة في الجامعة المستنصرية ببغداد، والناشط المدني– عن ذلك، فقال: «لا تؤمن الأحزاب السياسية إطلاقاً بأيّ إصلاح؛ لأنها جزء من منظومة الفساد في الدولة، حتى إن وقوف هذه الأحزاب إلى جانب الإصلاحات هو وقوف شكلي، لكنهم يرفضون في الكواليس أيّ تعديل، أو تقليص لامتيازاتهم لمصلحة الشعب»( ).

وتأييداً لهذا الرأي ظهر قادة الحشد الشعبي (الذي يحظى باحترام الأوساط الشعبية الشيعية لتطوعهم لقتال داعش) إلى جانب رئيس السلطة القضائية القاضي مدحت المحمود، وهو ما شكّل صدمةً للنشطاء والمحتجين؛ فعن ذلك يتحدث الإعلامي والناشط المدني سعدون محسن ضمد قائلاً: «استخدم السياسيون مختلف الطرائق غير القانونية وغير الإنسانية لمواجهة المتظاهرين ومطالبهم؛ فهدّدوا النشطاء واختطفوهم، واستغلّوا عواطف الناس المتّجهة نحو الحشد الشعبي، فدفعوا قادة الحشد إلى الوقوف مع القضاء المتهم بالفساد»( ).

ويتّهم المتظاهرون القاضي مدحت المحمود –رئيس مجلس القضاء الأعلى– بمسؤولية كبيرة في مجاراة السلطة التنفيذية، خصوصاً في تفسيراته الدستور. وعلى الرغم من الدعوات الملحة لـ(إصلاح القضاء) إلا أن ردّ فعل السلطة القضائية حيال ذلك كان مخيّباً للآمال؛ إذ تقدّم القضاة إلى رئيسهم بما يشبه (البيعة) من أجل البقاء في منصبه سنوات أخرى.

إن عدم انسجام السلطة القضائية مع مطالب الجمهور بالإصلاح ليس سوى صورة واحدة من صور مقاومة المطالب بالتغيير،ويمكن

---

(٢)حوار أجراه الباحث مع ستار عواد في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

(٢) حوار أجراه الباحث مع سعدون محسن ضمد في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

القول: إن عدم انسجام المنظومة السياسية في الدولة مع حملة الإصلاحات ربما يؤدي إلى أن ينبري المتضرّرون؛ مثل: (نواب الرئيس، والوزراء المقالين، ومجالس الأقضية والنواحي الملغاة، وغيرهم)، إلى التقدّم بشكاوى إلى المحاكم الإدارية أو المحكمة الاتحادية ليتبيّن حينذاك أن ما جرى كان غير قانوني وغير دستوري، وهو ما سيحول الإصلاحات إلى حبر على ورق.

ويظهر النشطاء أيضاً قدراً كبيراً من التشاؤم حيال النتائج التي أسفرت عنها التظاهرات/ الإصلاحات؛ إذ يشير الأكاديمي والناشط المدني عبدالخالق حسن إلى أن «إصلاحات العبادي لم تسفر عن أيّ شيء ملموس إلى الآن؛ فمازال الذين كان من المقرّر أن تُلغى مناصبهم؛ مثل: نواب رئيس الجمهورية، وبعض الوكلاء، يتسلّمون رواتبهم بشكل اعتيادي، ورواتب البرلمانيين لم تتغيّر، ولم تتم إقالة رئيس السلطة القضائية، ولم يفعّل أيّ ملف فساد»( ). لكن الواقع يشير أيضاً إلىْ خطوات مهمة في طريق الإصلاح؛ إذ اضطرّ مجلس النواب تحت وقع شعارات المحتجين في ساحات التظاهر إلى إقرار قانون الأحزاب المؤجّل منذ سنوات طويلة، كما صوّت البرلمان على قانون العمل الذي يمسّ الحياة المعيشية لشرائح واسعة من المجتمع.

أما هيئة النزاهة، التي لم يُعرف عنها سوى إغلاق الملفات وتسويفها، فقد أصدرت مؤخراً قرارات بمحاكمة ٢٦ مسؤولاً كبيراً، بينهم وزراء، ووكلاء وزارات، وأمين العاصمة السابق، ومديرون عامّون، وهو أمر لم يكن متخيّلاً قبل بدء الاحتجاجات.ويشير الأكاديمي والباحث أحمد قاسم بنبرةٍ متفائلةٍ إلى أن «الكفاءات المشاركة في التظاهرات بدأت تجري التنسيقات قطاعياً؛ فالقانونيون قدّموا ورقتهم للإصلاح في مؤسساتهم، والأساتذة الجامعيون قدّموا أيضاً برنامجهم

(٢) حوار أجراه الباحث مع عبدالخالق حسن في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

الإصلاحي في الجامعات ووزارة التعليم العالي، وباتوا مؤثّرين بفعل ضغط الشارع والإصرار على المضيّ في الإصلاحات»(٦).

ومن نتائج التظاهرات يمكن القول: إن التظاهرات التي انطلقت أساساً من المناطق الشيعية، وقادها بشكل كبير نشطاء من جذور شيعية، ضد أحزاب السلطة (من الشيعة خاصةً)، تؤكّد أن هناك حراكاً فكرياً وموضوعياً يجري لإعادة تعريف الدور الشيعي وأهدافه السياسية في البلاد.

ويتمثّل أضلاع مثلث الحراك التغييري في العراق في: المتظاهرين، ومرجعية السيستاني، ورئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي تبنّى الإصلاحات من دون دعمٍ من حزبه (حزب الدعوة الإسلامية)، أو الكتلة التي ينتمي إليها (كتلة دولة القانون البرلمانية برئاسة نوري المالكي).

ومع كلّ ذلك، فإن المواقف الكردية والعربية السنّية تبدو أيضاً لافتة للانتباه؛ فقد أشار استطلاع للرأي أجراه مركز البيان للدراسات والبحوث موقفاً كردياً رافضاً بشكل واضح للإصلاحات التي تبنّاها العبادي؛ فمن ضمن أكثر المحافظات رفضاً لإصلاحات العبادي كانت محافظة السليمانية؛ إذ عبّر ٧٠,١٨% من المبحوثين فيها عن عدم رضاهم عن الإصلاحات، تلتها محافظة دهوك التي عبّر ٦٥,٧٩% من المبحوثين فيها عن عدم الرضا أيضاً(٢).ويبدو أن رغبة رئيس الوزراء في تجاوز المحاصصة القومية والطائفية في حزم الإصلاحات لم تَرُقْ للأكراد وممثّليهم السياسيين، الذين رأوا في حزمة الإصلاحات تجاوزاً للتفاهمات السياسية، أو عبوراً على الاستحقاقات القومية.

---

(٢) حوار أجراه الباحث مع أحمد قاسم في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

(٢) يمكن الاطّلاع على نصّ الاستطلاع تحت عنوان: (استطلاع رأي: تقييم الأداء الحكومي ٢٠١٥م)، على الرابط: http://goo.gl/lEN2vx.

ومع ذلك، فإن الاحتجاجات في المناطق العربية الشيعية تسرّبت إلى كردستان حاملةً المطالب ذاتها: مكافحة الفساد، وتأمين الرواتب والخدمات. وشهدت كردستان مطلع شهر أكتوبر عام ٢٠١٥م تظاهرات شملت مدينة السليمانية وضواحيها أدّت إلى مقتل خمسة متظاهرين مدنيين، وإحراق مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني، ومازالت الأحداث في كردستان مرشّحةً للتفاقم مع تأجّج الوضع السياسي بعد رفض بارزاني التخلّي عن السلطة على الرغم من وجوده على رأسها ١٢ عاماً.

أما في أوساط العرب السنة، فقد ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسة: الأول هو الاتجاه الجماهيري المشارك في التظاهرات لعدم طائفيتها، وظهر الاتجاه الثاني على مستوى قيادات سياسية؛ مثل رئيس البرلمان سليم الجبوري، الذي دافع عن حزمة الإصلاحات الحكومية وتبنّاها، وأضاف إليها حزمةً برلمانيةً للإصلاح. أما الاتجاه الثالث، فهو الاتجاه المتحفّظ سياسياً حيال حملة الإصلاحات، وهو بذلك لم يختلف عن التحفّظ الكردي تجاه تجاوز التفاهمات السياسية، والرضوخ للشارع، وتبديد المكاسب الطائفية والفئوية لمصلحة مدنية الدولة. ويقول الباحث في الشؤون الاستراتيجية الدكتور هشام الهاشمي: « ان العرب السنة انقسموا الى عدة فئات: فأهل بغداد الذين لم ينتموا الى احزاب سياسية قد شاركوا في تظاهرات منذ انطلاقها بعد ٣١ تموز. اما الموالين للحكومة من المنتمين الى الاحزاب السياسية المشاركة في السلطة فقد فضلوا البقاء متفرجين على الاوضاع. اما الفئة الاخيرة فهم العرب السنة من المنتمين الى احزاب سياسية او اسلامية معارضة، و كان موقفهم اثناء الاحتجاجات ببغداد معاتبة المحتجين بالقول: اين كنتم في الاحتجاجات التي اطلقناها عام ٢٠١٣؟ »([٢]). ويشير الصحفي عمر الشاهر الى

([٢]) حوار أجراه الباحث مع هشام الهاشمي في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

رفضه وجود شارع سني مؤثر بالاساس، بقوله: « ما عاد هناك شارع سني بعد الذي حدث من اوضاع في المحافظات ذات الاغلبية السنية، فلا يصح الحديث عن توجهات وقناعات راسخة للعرب السنة مع عدم وجود مجتمع سني يمكن سماعه ومتابعته على الارض. لكن ما اظنه هو ان الجمهور السني ينظر بعين التشفّي لما جرى بعد ٣١ تموز، فلعل شعور الجمهور الشيعي بالالم والأذية يعود بالنفع على المجتمع السني في نهاية المطاف »( )[٢]. ومن الواضح ان المطالباتْ العربية السنية تعقّدت كثيرا بعدما حدث في ساحات الاعتصام بالمحافظات الغربية، وان التوجهات السنية حيال مظاهرات بعد ٣١ تموز يشكل اعترافا ضمنيا بأنها مسألة شيعية شيعية قبل كل شيء. اضف الى ذلك فإن تحقيق الإصلاح في بنية الدولة العراقية على يد ايّ كان يحقق المنفعة للجميع.

الخاتمة:

يبدو ان التظاهرات بشكل عام انتهت بإصلاحات شكلية تجميلية هدّأت الشارع المحتجّ مرحليا، لكن من دون أن تمسّ جوهر النظام والاتفاقات السياسية الأساسية بين الفرقاء.

وعلى الرغم من ذلك فإن مطالب المتظاهرين، وضغط المرجعية الدينية، وإصرار رئيس الوزراء حيدر العبادي المُعلَن على تنفيذ الإصلاحات، غير قابلة للتنفيذ إلا في حدود ضيقة (لكن مؤثّرة ومهمّة) وسط مواجهة شرسة من (مافيا) الفساد المدعومة سياسياً وإعلامياً من كل القوى السياسية بمختلف مكوّناتها.

وإذا كانت للتظاهرات من نتيجة فإنها إطلاق حوار جادّ في الأوساط الأكاديمية والإعلامية والنخبوية عن (مدنية الدولة)، ومفهومها، ومتطلباتها، وآلياتها، في مقابل (الدولة الطائفية/ المحاصصية). كما أن

---

(٢) حوار أجراه الباحث مع عمر الشاهر في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

حديث الإصلاح وضروراته أصبحا في طليعة الحوارات النخبوية، وشعارات الساسة، ومطالب الجمهور، وبذلك فإن إصلاح النظام، وليس الحفاظ عليه بأيّ ثمن، بات مطلب الجمهور.يُضاف إلى كلّ ذلك أن كسر (التابوهات) في تناول الرموز السياسيين، والنقد من الداخل، والمطالب بالتغيير من الأسفل، أصبحت جزءاً من تقاليد العمل السياسي والمدني في العراق بفعل هذه التظاهرات.

وعلى ما يبدو فإن شريحتي المتعلّمين والشباب، اللتين تنتميان إلى الطبقة الوسطى الجديدة، ستبحثان عن معادل سياسي أيديولوجي يمثّل هذه الطبقة في السلطة، وهو معادل يتبنّى نظاماً سياسياً مدنياً جديداً غير طائفي، لكن فرز هذه الطبقة السياسية الجديدة وظهورها بحاجة إلى مزيدٍ من النضج والعمل الفكري والاحتجاجي بين شريحتي المتعلّمين والشباب في العراق خلال مدة زمنية غير قليلة، وظروف موضوعية غير مستحيلة.

الملخص

تشكل الحركة الاحتجاجية المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣ علامة فارقة في طبيعة الاحتجاجات التي شهدها تاريخ العراق المعاصر. فبعدما كانت عنصرا المظلومية والتهميش اساسيان في تحريك الشارع بالضد من توجهات السلطة، (على الاقل العهود التي حكمها حزب البعث)، باتت اليوم الاهداف العقلانية المتعلقة ببناء الدولة هي التي تحرك الشارع، وهي بطبيعة الحال اهداف عابرة للمظلوميات الطائفية والقومية.

وتهدف الدراسة الحالية الى البحث في بنية الاحتجاجات المدنية في العراق ودور الطبقة الوسطى المتعلمة والشابة فيه، كما تبرز اهم التحديات امام الاحتجاجات ضد الفساد وضعف الخدمات، واهمها تلك المقاومية التي تبديها قوى السياسية ذات الطابع الاسلامي.

وتفترض الدراسة افتراضا رئيسا هو: ان الحركة الاحتجاجية ترعرعت في بيئات حضرية شيعية، وان اهم نتائجها هي الانقسام الشيعي الشيعي على فلسفة الدولة وبنائها.

وستفصل الدراسة اهم معالم الاحتجاجات ومطالبها، ومواقف المرجعية الدينية واحزاب السلطة من مطالبات المحتجين، والمآلات الممكنة لحركات الاحتجاجات والتظاهر المدنية في المستقبل العراقي المنظور.

وتعتمد الدراسة على اداتي: ١- البيانات الثانوية (المكتبية) مثل الاحصائيات والارشيف الرسمي، ٢- المقابلة، مع اهم الفاعلين المدنيين في المظاهرات الاحتجاجية، ٣- الملاحظة بالمشاركة، حيث عمد الباحث الى تسجيل الملاحظات عن الاحتجاجات عبر مشاركته الفعلية فيها وفقا للشروط المنهجية العلمية.

Abstract

Sociology of protest: A review of civil protest movements in Iraq after Julay31. 2015.

Dr.Ali Taher Alhammood.

The civil protest movements in Iraq after 2003, became more as a distinguished land mark of the protests nature in contemporary Iraqi political life.

After decades of considering the marginalization ,injustice, tyranny as the main motives of popular protests against the successive authorities(at least within the Baath era), now they came to credit a modern state building demands. These new protests lane on new sets of motivations are based on trans-sectarian and trans-nationalism goals.

The research aiming to investigate the components of recent civil protests. Also trying to find out the rule middle class on it.

Mainly focusing on the resistant revealed by the Islamic -based political parties largely dominating the power of state in Iraq.

The research suggest a main assumption of considering that the protests movements are basically of Shiaa rooted inceptions.

And they were largely affected of Shiaa-Shiaa division. Taking the dispute about the final state outlet in consideration.

The research went on details of :the protests components and demands, the attitude of supreme Shiaa -clerics (Marjiaia), the react committed by main political parties in power. Locking to identify the possible consequences of these protests, we depend on : archive data(official statistics, media releases),Personal interview with key ruling activists. Notes from research field by taking part and witnessing the protest events.